



**GANHRI**

Global Alliance of National Human Rights Institutions

## استراتيجية التحالف العالمي 2020 - 2022 (مسودة) – نسخة 17 كانون الثاني/يناير 2020

### محتويات

1. مقدمة	1.1
1.1 خلفية	2.1
2.1 هوية التحالف العالمي	2.2
2. الإطار الاستراتيجي للتحالف العالمي	1.2
1.2 الرؤية	2.2
2.2 المهمة	3.2
3.2 المبادئ والقيم	4.2
4.2 النتائج والأهداف	5.2
5.2 المعايير	6.2
6.2 نظرية التغيير	7.2
7.2 التنظيم	3.
3. السياق	1.3
1.3 أساس الاستراتيجية 2020 - 2022	2.3
2.3 الفرص المتاحة أمام التحالف العالمي 2020 - 2022	4.
4. الأهداف والغايات والعوامل التمكينية	

## 1. المقدمة

### 1.1 خلفية

تم إعداد استراتيجية التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان 2020-2022 وفقاً لعملية تشاورية متعددة المراحل بدأت في مايو 2019، بمشاركة المقر الرئيسي للتحالف العالمي، ومكتبي الرئيس والأمين (فرقة العمل)، بالإضافة إلى المكتب والمراقبين وبتسهيل من مستشارة خارجية<sup>1</sup>. وفي حزيران/يونيو 2019، اجتمعت فرقة العمل لأول مرة مع الرؤساء الإقليميين ومع منسقي الأمانات الإقليمية من أجل عملية ميسرة لاتخاذ قرار بشأن العناصر الأساسية للاستراتيجية. وقد أسفرت عملية التشاور المرتكزة على الاستبيان والتي شملت جميع المؤسسات الوطنية المعتمدة في المركز ألف والمركز باء لتقديم تعليقاته، عن أجوبة مهمة أعطت شكلاً لإطار العمل أثناء عملية الصياغة. وأخيراً، تم في مختلف المراحل استشارة أصحاب المصلحة الخارجيين المعنيين، بما في ذلك هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة وغيرها من شركاء التحالف العالمي.

### 2.1 هوية التحالف العالمي

تأسس التحالف العالمي في عام 1993 تحت اسم لجنة التنسيق الدولية للمؤسسات الوطنية لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. ومنذ عام 2016، أصبح معروفاً باسم التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، وهو منظمة على شكل شبكة تتكون من أعضاء وتجمع المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان من كل مناطق العالم.

ويمثل التحالف العالمي أكثر من 110 مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان وأعضائها وموظفيها من جميع المناطق، وهو بالتالي واحد من أكبر شبكات حقوق الإنسان في العالم. ومن خلال المقر الرئيسي في جنيف وبنية الإدارة التي تمثل المؤسسات الوطنية من جميع أنحاء العالم، يعد التحالف العالمي بحق شبكة عالمية. إن التحالف العالمي الغني بتنوعه، يتألف من أعضاء توحدهم رؤية مشتركة: عالم يتمتع فيه كل فرد في كل مكان بحقوقه الإنسانية بالكامل.

يعمل التحالف العالمي بتعاون وثيق مع الشبكات الإقليمية الأربعة للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في إفريقيا والأمريكتين وآسيا والمحيط الهادئ وأوروبا، مما يخلق بنية شاملة واحدة للشبكات المستقلة. كما أن التحالف العالمي شريك معترف به وموثوق به لدى الأمم المتحدة، وقد أقام علاقات قوية ومتينة مع مكتب الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ووكالات الأمم المتحدة الأخرى، وكذلك مع منظمات دولية وإقليمية أخرى، ومنظمات غير حكومية، والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية.

إن التحالف العالمي، الذي يعكس الأهداف المسطرة أدناه من خلال الجهود المنسقة مع الشركاء الآخرين، ولا سيما الشبكات الإقليمية وهيئات الأمم المتحدة، يدعم إنشاء مؤسسات وطنية لحقوق الإنسان في الدول التي لا توجد فيها بعد. وبالإشتراك مع الشركاء، يساهم التحالف العالمي في التطوير المستمر لقدرات المؤسسات الوطنية لتعزيز فعاليتها. فمن خلال عملية اعتماد فريدة من نوعها تتم على أساس استعراض النظراء، يضمن التحالف العالمي امتثال المؤسسات الوطنية للمعايير المعترف بها دولياً - مبادئ باريس - لضمان استقلالها وتعدديتها ومساءلتها. وأخيراً، يحمي التحالف العالمي أعضائه عندما يتعرضون للتهديد، وذلك بالتنسيق مع الجهات الفاعلة الأخرى المشار إليها أعلاه.

ومن خلال التعاون تحت رعاية التحالف العالمي، يمكن للمؤسسات الوطنية في جميع أنحاء العالم العمل معاً ودعم بعضها البعض لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، حيث يتعلم الأعضاء من بعضهم البعض، ويشاركون في

<sup>1</sup> الدكتورة لون ليندهولت، مستشارة، (<http://lindholtconsult.dk/>)

المناقشات، ويتبادلون الخبرات والدروس، ويحددون معاً كيف يمكن للمؤسسات الوطنية منفردة ومجموعة أن تطبق بشكل أفضل ولاياتها ووظائفها الفريدة لمعالجة قضايا حقوق الإنسان في كل سياق - عالمياً وإقليمياً ووطنياً.

بناءً على هذه التجربة المتنوعة والغنية، فإن التحالف العالمي يوحد الصوت الجماعي للمؤسسات الوطنية من أجل التأثير الإيجابي. ويوفر بذلك منصة مواتية للمؤسسات الوطنية من أجل المشاركة في المناقشات بشأن السياسات العالمية العامة في الأمم المتحدة وإغنائها، وكذا التفاعل مع آلياتها للمساهمة الفعالة في حماية حقوق الإنسان وتعزيزها في سياقها الوطني.

## 2. الإطار الاستراتيجي للتحالف العالمي

خلال الفترة الممتدة من 2020 إلى 2022، يعمل التحالف العالمي وفقاً للإطار الاستراتيجي الموضح أدناه.

### 1.2 الرؤية

عالم يتمتع فيه كل فرد في كل مكان بحقوقه الإنسانية بالكامل.

### 2.2 المهمة

يوحد التحالف العالمي المؤسسات الوطنية ويعرف بها ويعززها كي تعمل وفقاً لمبادئ باريس، كما يقوم بدور قيادي لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها.

### 3.2 المبادئ والقيم

خلال أداء هذه الوظائف، يعمل التحالف العالمي كتحالف عالمي يتكون من أعضاء وفقاً للمبادئ المنصوص عليها في نظامه الأساسي (المادة 2.7).

### 4.2 النتائج والأهداف

تتمثل النتيجة العامة لهذه الاستراتيجية في إسهام التحالف العالمي بشكل كبير في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها على نحو فعال من خلال المساهمة في إنشاء المؤسسات الأعضاء وتعزيزها ودعمها وجمعها وتنسيق جهودها المشتركة وتمثيلها على المستوى العالمي.

يتم تحقيق ذلك من خلال الأهداف الأربعة التالية:

1. مساهمة التحالف العالمي في إنشاء المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وتعزيزها واعتمادها وتنمية قدراتها بشكل مستمر، وكذا حمايتها عندما تتعرض للتهديد، بالتعاون مع الشبكات الإقليمية والشركاء في الأمم المتحدة؛

2. مواصلة التحالف العالمي تقوية نفسه كتحالف عالمي للمؤسسات الوطنية، حيث يجمع أعضاء على المستوى العالمي للتعاون والتفاعل مع بعضهم البعض ويدعمهم؛ وتطوير التعلم المشترك والمعرفة المستندة إلى الخبرة التي تهدف إلى إثراء النقاش حول السياسة العالمية والعمل الفعال على المستوى الوطني.

3. استكمالاً لحقوق التمثيل الفردي للمؤسسات الأعضاء، ينقل التحالف العالمي صوت المؤسسات الوطنية الأعضاء إلى محافل الأمم المتحدة ذات الصلة، وبالتالي توسيع الفضاء الخاص بتفاعل المؤسسات الوطنية والمساهمة في آليات وعمليات الأمم المتحدة.

4. يعمل التحالف العالمي على مستوى أعلى كمنظمة مهنية وفعالة وذات إدارة جيدة وذات كفاءة.

## 5.2 المعايير

وانطلاقاً من هذه المقاصد، يتمثل الهدف العام لاستراتيجية التحالف العالمي 2020 - 2022 في تمكين التحالف والمؤسسات الوطنية الأعضاء فيه من مواصلة تقوية وزيادة تأثيرهم الإيجابي لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية.

يتم ذلك بهدف:

- تعزيز أهمية التحالف العالمي في تلبية احتياجات أعضائه، وكذا ضمان اتباع نهج شامل وخاضع للمساءلة يجعل التحالف العالمي جهة فاعلة ذات مغزى في علاقة مع كامل الأعضاء المشكلين للهيئة؛
- زيادة فعالية التحالف العالمي من خلال السعي إلى التكامل مع الجهات الفاعلة الأخرى، ولا سيما الشبكات الإقليمية ومنظومة الأمم المتحدة وأصحاب المصلحة الخارجيين؛ وزيادة التركيز على تيسير التعلم المشترك وإنتاج المعرفة بين الأعضاء ودور التحالف العالمي كمحور قوي في هذا الصدد؛
- تعزيز كفاءة التحالف العالمي، لا سيما من خلال التأكد من أن جميع الموارد التي يتم إنفاقها يتم النظر فيها بعناية لتحقيق أقصى تأثير ممكن، والسعي إلى اتباع نهج مبتكرة وشاملة تتيح مشاركة المؤسسات الوطنية بشكل كامل في نشاط التحالف العالمي؛
- المساهمة في استدامة التحالف العالمي، من خلال تعزيز عملية الاعتماد كضمانة للتميز المؤسسي للمؤسسات الوطنية، بالإضافة إلى تعزيز الوضع المالي للتحالف العالمي من خلال جمع الأموال بطريقة استراتيجية؛
- إحداث الأثر الإيجابي للتحالف العالمي على تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في جميع أنحاء العالم، لا سيما من خلال الاستفادة من المعرفة المتقدمة للمؤسسات الوطنية التي تركز على مجالات محددة لحقوق الإنسان.

## 6.2 نظرية التغيير

إدراج رسم توضيحي للترابط بين الأهداف والنتائج.

## 7.2 التنظيم

إدراج مخطط/رسم بياني

## 3. السياق

### 1.3 أساس استراتيجية 2020-2022

نظرًا لولايتها وأدوارها الفريدة، يمكن للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان أن تلعب دورًا رئيسيًا في تعزيز تنفيذ خطة التنمية المستدامة 2030 ومتابعتها استنادًا إلى حقوق الإنسان، كما توجد هذه المؤسسات في صميم "شبكة المساءلة" الخاصة بأهداف التنمية المستدامة. وتمنحهم صلاحيات الرصد التي يمارسونها موقعًا فريدًا للعمل كمستشأ لدعم حقوق الإنسان المتضمنة في أهداف التنمية المستدامة. وفي عام 2015، اعتمد التحالف العالمي إعلانًا في ميريدا، المكسيك، (إعلان ميريدا) يحدد الأنشطة التي يمكن أن تقوم بها المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان لجعل حقوق الإنسان أساسًا لتنفيذ جدول أعمال 2030، مثلًا رصد التقدم المحرز، والمساعدة في تطوير المؤشرات الوطنية ونظم جمع البيانات، وتعزيز عمليات شفافة وشاملة للمشاركة عندما تضع الحكومات استراتيجيات وطنية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

ويتضح مدى أهمية المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في المجتمعات المسالمة والعادلة والشاملة من خلال حقيقة تنفيذ بأن الدول الأعضاء قررت أن تجعل وجود مؤسسات وطنية مستقلة في بلد ما بمثابة مؤشر عالمي لقياس مدى تحقيق الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة بشأن تعزيز المؤسسات الوطنية لمنع العنف ومكافحة الإرهاب والجريمة. وفي قرار للأمم المتحدة، تم اعتماده في كانون الأول/ديسمبر 2019، دعت الجمعية العامة للأمم المتحدة جميع الدول إلى إنشاء مؤسسات وطنية متوافقة مع مبادئ باريس باعتبارها "وسيلة من الوسائل لتسريع وضمن التقدم في تنفيذ خطة التنمية المستدامة"<sup>2</sup>.

وكمنظمة على شكل شبكة تتكون من أعضاء وتعمل على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية، فإن القوة الأساسية للتحالف العالمي تكمن في حمايته لأعضائه، بما في ذلك من خلال آلية الاعتماد الفريدة التي تمنح المصادقية والشرعية لأعضائه وللتحالف العالمي ككل. وتكمن أهمية هذه العضوية في تقديم "ضمان الجودة" وحماية التميز المؤسسي للمؤسسات الوطنية. ويجب أن تحافظ هذه العملية القائمة على استعراض النظراء على أعلى درجات النزاهة والمصادقية، وبالتالي، فمن الضروري تعزيز التحالف العالمي بشكل مستمر، وخاصة اللجنة الفرعية المعنية بالاعتماد.

ونتيجة لذلك، وعند بدء الفترة الإستراتيجية 2020 - 2022، سيتكون التحالف العالمي من قاعدة أساسية قوامها حوالي 80 مؤسسة معتمدة في المركز ألف و33 مؤسسة معتمدة في المركز باء في جميع أنحاء العالم<sup>3</sup>، ومن المتوقع أن يزداد عدد هذه المؤسسات في السنوات القادمة. كما أن امتثال المؤسسات الوطنية لمبادئ باريس الناظمة لعملها والصادرة في العام 1993<sup>4</sup>، يجعلها تتجذر ضمن السياقات الوطنية الخاصة بها في جميع أنحاء العالم.

على مر السنين، تمكن التحالف العالمي من تحقيق نتائج قوية في مجال تعزيز حقوق الإنسان، وخاصة من خلال المشاركة المنسقة للمؤسسات الوطنية في مجالات المرأة والإعاقة والشيخوخة ومن خلال دعم تعزيز الأداء الفعال لنظام هيئات المعاهدات التابعة للأمم المتحدة. وقد تم الاعتراف بالتحالف العالمي وأعضائه بشكل متزايد كأطراف فاعلة حاسمة في مجالات أخرى أيضاً، بما في ذلك الاتفاق العالمي للهجرة وآلية الاستعراض الدوري الشامل.

ولدعم المؤسسات الوطنية، يواصل التحالف العالمي بناء شراكات عالمية مع وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة، بما في ذلك هيئة الأمم المتحدة للمرأة واليونسيف والمفوضية السامية لشؤون اللاجئين؛ ومع منظمات الأمم المتحدة المتخصصة، ولا سيما آليات الخبراء المعنية بحقوق السكان الأصليين؛ ومع الإجراءات الخاصة للأمم المتحدة وهيئات المعاهدات. ونتيجة لذلك، أولت وكالات الأمم المتحدة وآلياتها وهيئات المعاهدات اهتماماً خاصاً لأدوار المؤسسات الوطنية مثلاً في تقاريرها السنوية إلى مجلس حقوق الإنسان أو الجمعية العامة. وقامت العديد من هيئات المعاهدات بإضفاء الطابع المؤسسي على علاقاتها مع المؤسسات الوطنية وتعزيزها مثل لجنة حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة واللجنة المعنية بالاختفاء القسري ولجنة القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. وعلى مر السنين، أقام التحالف العالمي تعاوناً رسمياً مع هيئات المعاهدات، بما في ذلك لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ولجنة القضاء على التمييز العنصري ولجنة مناهضة التعذيب ولجنة حقوق الطفل واللجنة المعنية بحقوق الإنسان.

وفي سنة 2019، اعتمدت لجنة القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة ورقة حول التعاون مع المؤسسات الوطنية بالتنسيق الوثيق مع التحالف العالمي ونتيجة للدعوة التي قام بها في هذا الصدد. وفتح هذا الأمر المجال للمؤسسات الوطنية والتحالف العالمي للتفاعل مع آليات الأمم المتحدة، وتطوير ممارسات جيدة ومبادئ توجيهية

<sup>2</sup> قرار A/RES/74/156

<sup>3</sup> جدول الاعتماد إلى حدود تاريخ 27 تشرين الثاني/نوفمبر 2019

<sup>4</sup> قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 134/48، 1993

بالاشتراك مع هذه الآليات، كما وفر أيضاً الرؤية والاعتراف المستمر بالتحالف العالمي وأعضائه، عبر مجموعة متنوعة من المجالات والمؤسسات داخل الأمم المتحدة وخارجها.

ويسهل التحالف العالمي تنمية قدرات المؤسسات الوطنية الأعضاء ويمكنها من التفاعل مع آليات الأمم المتحدة. وأدى ذلك إلى زيادة وجود المؤسسات الوطنية وإسهاماتها في آليات الأمم المتحدة خلال السنوات الماضية، وبالتالي تعزيز رؤية المؤسسات الوطنية، وتأثيرها على أرض الواقع من خلال التفاعل على الصعيد العالمي، وتعزيز دورها كجهات فاعلة ذات مصداقية وأساسية في قلب عمل الأمم المتحدة.

ودعمًا للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، بات من الضروري الارتباط الوثيق بين التحالف العالمي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان في إطار مبادرة الشراكة ثلاثية الأطراف، التي تم التصديق عليها رسمياً في خطاب نوايا تم توقيعه في عام 2017، وذلك في ظل تراجع الموارد، مما يتطلب اتباع نهج أكثر اتساقاً.

وعلى المستوى الإقليمي، اعتمد التحالف العالمي والشبكات الإقليمية على زيادة الاعتراف بالمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والشبكات لتحديد الفرص التي يمكن أن تعزز الاعتراف على المستوى العالمي. وتشمل هذه الفرص الاتحاد الأفريقي وهيئاته الفرعية، بما في ذلك اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب؛ الآسيان؛ جامعة الدول العربية؛ الاتحاد الأوروبي ومجلس أوروبا. وفي إطار هذا العمل، أبرم التحالف العالمي مذكرة تفاهم مع منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لتعزيز احترام حقوق الإنسان من قبل الشركات المتعددة الجنسية.

وقام التحالف العالمي كذلك بتأسيس الشراكات وتعزيزها مع المنظمات غير الحكومية العاملة في مجال حقوق الإنسان.

على المستوى المؤسسي، شهدت الفترة الإستراتيجية السابقة ظهور التحالف العالمي كمنظمة لها أسس راسخة. وقد شمل ذلك إنشاء مكتب رئيسي دائم في قصر الأمم، في جنيف، يضم العديد من الموظفين الذين يتوفرون على قدرات إدارية، كما يتوفر التحالف العالمي على موقع إلكتروني وظيفي. علاوة على ذلك، فإن هيئات الإدارة بما في ذلك الرئيس والأمين والمكتب ذو التشكيلة الواسعة واللجان المنشأة بموجب النظام الأساسي، تعني أن التحالف العالمي قد حقق الامتثال لنظامه الأساسي. وهذا يوفر للمنظمة أساساً أولياً سليماً لتعزيزها أكثر بما يخدم الأعضاء بشكل أكثر فعالية، وهو الأمر يجب أن يتحقق خلال الفترة الاستراتيجية 2020-2022.

### 2.3 الفرص المتاحة أمام التحالف العالمي 2020-2022

في ما يخص البيئة التي ينبغي أن يعمل فيها التحالف العالمي في السنوات المقبلة، فإن وضعية حقوق الإنسان في العالم أصبحت عموماً أقل إيجابية من ذي قبل. وتشمل التهديدات الرئيسية لحقوق الإنسان، بما في ذلك التهديدات التي يتعرض لها أولئك الذين يدافعون عنها على جميع المستويات، بمن في ذلك التحالف العالمي وأعضاؤه، والتراجع المتزايد عن تعددية الأطراف في جميع المناطق؛ وتراجع حقوق الإنسان وتقلص الفضاء الديمقراطي في مجموعة واسعة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة؛ وارتفاع الاستقطاب السياسي والخطاب الراديكالي / خطاب الكراهية؛ وكذا عدم تفضيل استعمال نهج حقوق الإنسان لمعالجة التحديات العالمية.

وقد يكون من الضروري التركيز في السنوات المقبلة على مواصلة التفاعل مع آليات الأمم المتحدة ذات الصلة على جميع المستويات، وضمان فهم وتقدير القيمة الخاصة التي يمكن للمؤسسات الوطنية أن تضيفها إلى حماية حقوق الإنسان وتعزيزها. كما أنه من الضروري ضمان التمثيل الأنسب للتحالف العالمي في الحالات ذات الصلة، كمنظمة قوية وذات مصداقية تتمتع بخبرة أساسية في مجال حقوق الإنسان مستمدة من أعضائها، وكشريك

استراتيجي وحليف لجهات فاعلة أخرى في هذا المجال، بل إن هذا الأمر أصبح مطلوباً، حيث تظهر التهديدات في ظل هذه الظروف.

على المستوى الوطني، يشير عدد متزايد من المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان إلى أن السياق الذي تعمل فيه أخذ في التدهور - مما أدى إلى بروز العديد من العوامل التي قد تشمل تقليص ولاية المؤسسات والتمويل الخاص بها وكذا تدهور ظروف العمل بما في ذلك، في بعض الحالات، تصاعد المضايقات ضد المؤسسات الوطنية وموظفيها في بعض الحالات. وفي هذه الحالات، يجب أن يكون التحالف العالمي يقظاً من الناحية التنظيمية بما يكفي لتوفير الدعم والحماية والتدابير المستعجلة الفعالة للمؤسسات الوطنية وموظفيها، بحيث تتمكن هذه المؤسسات من مواصلة الوفاء الفعال بولايتها المتمثلة في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها إلى جانب المؤسسات الأخرى، مثل مؤسسات أمين المظالم وهيئات المساواة واللجان الجنسانية والآليات الوقائية الوطنية (التعذيب) وآليات الرصد الوطنية (الإعاقة).

وتشمل المجالات الخاصة التي تتاح فيها فرص أمام التحالف العالمي في بداية هذه الفترة الاستراتيجية زيادة حقوق المشاركة للتحالف العالمي وأعضائه في هيئات الأمم المتحدة وآلياتها. ويشمل ذلك عملية الاستعراض الدوري الشامل، وعملية استعراض الاتفاق العالمي للهجرة، وفريق الأمم المتحدة العامل المفتوح العضوية المعني بالشيخوخة، ولجنة وضع المرأة، وآليات الأمم المتحدة الأخرى لحقوق الإنسان والإجراءات الخاصة، وهيئات المعاهدات المشار إليها أعلاه.

إن الإشارة الصريحة إلى المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان كمؤشرات في إطار الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة وفي القرار الذي اعتمده الجمعية العامة للأمم المتحدة<sup>5</sup>، لا تحت الدول فقط على إنشاء وتعزيز المؤسسات الوطنية على المستوى الوطني، بل تطلب أيضاً من جميع مستويات منظومة الأمم المتحدة إدراج المؤسسات الوطنية في عملها.

يُتاح المزيد من الفرص على إثر الإصلاح الحالي لمنظومة الأمم المتحدة، ولا سيما المنسقون المقيمون، حيث ستكون هناك حاجة إلى خطوط توجيهية عالمية موحدة لكيفية عملهم مع المؤسسات الوطنية قصد تعزيز هذه المؤسسات وزيادة حمايتها والتعاون معها على المستوى الوطني.

ويشمل ذلك أيضاً جدول أعمال الأمين العام المتعلق بالوقاية والاستخدام الفعال للمعلومات الواردة من المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في جهود الإنذار المبكر والحماية؛ والتعاون مع مختلف وكالات الأمم المتحدة وفي العمليات التي تقودها الأمم المتحدة؛ بالإضافة إلى تعزيز فرص مشاركة التحالف العالمي والمؤسسات الوطنية وتعزيزها.

ومع ذلك، ولكي يكون التحالف العالمي قادراً على استغلال هذه الفرص بالكامل، فإن عليه تعزيز التنظيم من حيث مجموعة من الجوانب.

ففي ما يتعلق بعملية الاعتماد، ينبغي على التحالف العالمي ضمان وجود عملية لاتخاذ القرارات المتعلقة بالاعتماد تكون شفافة ومتسقة وتعكس المبادئ والقيم العامة للتحالف العالمي. ويعد هذا الأمر ضرورياً للحفاظ على الاعتراف بها، من قبل أعضائه والشركاء والجهات الفاعلة الخارجية الأخرى؛ وهو ما يتولد عنه شعور الأعضاء بالتملك التنظيمي.

<sup>5</sup> انظر المذكرة 2.

ومن الضروري ضمان التمثيل المناسب للتحالف العالمي وخاصة على المستوى الدولي، مثلًا عند التفاعل مع هيئات الأمم المتحدة وعملياتها وآلياتها بشكل عام وكذلك عندما يتعلق الأمر بمجالات مواضيعية محددة. ويعني ذلك أن كيفية هذا التمثيل تكون متوافقة تمامًا مع السياق قدر الإمكان. وفي بعض المجالات مثلًا، عندما يتعلق الأمر ببعض الأنشطة الأساسية المرتبطة بالمؤسسات الوطنية، مثل قرارات الأمم المتحدة أو عند مناقشة حق المؤسسات الوطنية في التحدث بشكل مستقل أمام مختلف المنديات، يمكن أن يلعب التحالف العالمي دورًا نشطًا جدًا بقيادة المكتب الرئيسي مباشرةً. وفي حالات أخرى مثلًا، في إطار المواضيع، يمكن ضمان التمثيل مثلًا من خلال مجموعة من الخبراء رفيعي المستوى، ومجموعات العمل والخبرات الرفيعة المستوى الأخرى المستمدة من المؤسسات الوطنية.

ويجب مراجعة الإدارة الداخلية للتحالف العالمي، وخاصة الجوانب القانونية، والتفاعل بين مختلف هيئات الإدارة، والتفاعل مع الشبكات الإقليمية والأعضاء على مدار السنين، وذلك لتعزيز وتقوية هوية التحالف العالمي لضمان الفعالية وزيادة تعزيز القدرة التنظيمية.

ويحتاج التحالف العالمي إلى تعزيز وتوضيح هويته كمنظمة وشبكة واحدة تتكون من الأعضاء وتعمل على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية، داخليًا وخارجيًا. ويشمل هذا الفهم المشترك بين جميع مستويات المنظمة - العالمية والإقليمية والوطنية - توضيحًا حول تقسيم المهام والأدوار والمسؤوليات بين كل هذه المستويات، بحيث تكون التوقعات والمطالب واضحة من جميع الجوانب.

لهذا الغرض، يحتاج التحالف العالمي إلى معالجة التواصل الداخلي والخارجي بشكل استراتيجي. ويعد هذا الجهد المتواصل و"المتميز"، الذي يدعمه وضوح التنظيم الداخلي، ضروريًا لتحديد موقع التحالف العالمي بدقة إزاء محاوره الرئيسيين، لا سيما داخل منظومة الأمم المتحدة.

أخيرًا، ومن أجل الحفاظ على قدرته على العمل بفعالية وبشكل مستقل - أو باختصار، عمله بما يعكس مبادئ باريس على المستوى التنظيمي العام - يجب أن يعكس التمويل المقدم للتحالف العالمي الاعتبارات المتعلقة بالاستدامة والكفاءة. علاوة على ذلك، ينبغي استعمال الخطة الاستراتيجية 2020-2022 بنشاط كأداة لجمع التبرعات.



#### 4. الأهداف والغايات والمؤشرات والعوامل التمكينية

الغاية	العامل التمكينية
الهدف 1	مساهمة التحالف العالمي في إنشاء المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وتعزيزها واعتمادها وتنمية قدراتها بشكل مستمر، وكذا حمايتها عندما تتعرض للتهديد، بالتعاون مع الشبكات الإقليمية والشركاء في الأمم المتحدة
الغاية 1.1	<p>تحديد الفرص من أجل تنسيق الأنشطة والتفاعل مع الشبكات الإقليمية ومنظومة الأمم المتحدة والشركاء الآخرين.</p> <p>تأكيد قرار الجمعية العامة لعام 2019 من جديد على دعوة جميع الدول الأعضاء إلى إنشاء مؤسسات وطنية بما يتماشى مع مبادئ باريس ومع الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة ومؤشراتها.</p> <p>حوار رفيع المستوى يشارك فيه العديد من أصحاب المصلحة في الدول التي توجد فيها مؤسسات وطنية لحقوق الإنسان في طور الإنشاء، بما في ذلك المساعدة الفنية، مثلًا حول تفسير مبادئ باريس والتفاعل المباشر مع أصحاب المصلحة الرئيسيين في البلدان المعنية.</p> <p>توثيق وتقاسم "أفضل الممارسات"، وتطوير الأدوات الاسترشادية (العامة والمكيفة) ذات الصلة التي تستهدف أصحاب المصلحة داخل الدولة.</p>
الغاية 2.1	<p>استمرار ارتفاع عدد المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم التي تستوفي شروط الاعتماد في المركز ألف وتحفظ به، إما بشكل مباشر أو تنتقل من المركز باء.</p> <p>وضع إستراتيجية التحالف العالمي المتعلقة بالتفاعل، بالتعاون مع الشبكات الإقليمية وشركاء الأمم المتحدة، لدعم المؤسسات الوطنية خلال كل مرحلة من مراحل عملية الاعتماد. وقد يشمل ذلك أيضًا التفاعل مع مختلف أصحاب المصلحة، حسب الاقتضاء.</p> <p>تحديد مستمر لتلك السياقات / المؤسسات التي يجب فيها استثمار جهد مركز من قبل أي من الجهات الفاعلة ذات الصلة (انظر الفقرات المتعلقة بالتنظيم)، استنادًا إلى الممارسات والتجارب الحالية.</p> <p>زيادة تدريجية في الموارد لدعم عملية الاعتماد، لضمان قدرة التحالف العالمي على معالجة العدد المتزايد من طلبات الاعتماد</p>

<p>يجب أن ينطبق هذا الأمر على المؤسسات التي تسعى للحصول على الاعتماد لأول مرة، أو تلك التي تهدف إلى الانتقال من المركز "باء" إلى المركز "ألف".</p>		
<p>يوصل التحالف العالمي ضمان أن تكون عملية الاعتماد موثوق بها وترتكز على تقييمات مستقلة وموضوعية ونوعية، تعكس مبادئ النزاهة الإجرائية ، بالتعاون الوثيق مع الشبكات الإقليمية ومكتب الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. يرى التحالف العالمي عملية الاعتماد بأكملها بمثابة تدفق مستمر واحد ويسعى جاهدا لدعم المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والتفاعل معها في أي من مراحلها.</p> <p>من أجل مواجهة هذه التحديات بشكل أكثر دقة، سيتم إجراء مراجعة شاملة للجنة الفرعية المعنية بالاعتماد، في إطار مراجعة بنية إدارة التحالف العالمي (الهدف 3.4)، أو بالتنسيق الوثيق معها.</p> <p>تم تحديد العديد من التحديات مسبقا. ولمعالجتها ينبغي تعاون جميع مستويات المنظمة بشكل مستمر، بما في ذلك الشبكات الإقليمية، والشركاء في منظومة الأمم المتحدة (وخاصة قسم المؤسسات الوطنية والآليات الإقليمية - مكتب الأمم المتحدة لحقوق الإنسان)، وذلك من خلال:</p> <ol style="list-style-type: none"> <li>1) خطوات ملموسة في اتجاه ضمان مأسسة أقوى وترسيخ المعرفة داخل المنظمة بدلاً من الاعتماد على الأفراد؛</li> <li>2) الحفاظ على المعرفة وتقاسمها وبنائها، من خلال تدبير التناوب بين الأعضاء، وخاصة التداخل بين الأعضاء على المستوى الفردي في اللجنة الفرعية المعنية بالاعتماد وعلى مستوى كل منصب خلال جلسة واحدة على الأقل قبل التناوب.</li> <li>3) إعداد أدوات جديدة لتوثيق الممارسات وكذا توجيه وإرشاد الأعضاء الجدد في اللجنة الفرعية ؛</li> <li>4) الترجمة الشفوية أثناء الدورات وترجمة الوثائق بجودة عالية إلى جميع لغات التحالف العالمي</li> <li>5) زيادة موارد المقر الرئيسي من أجل إضافة موظفين جدد لدعم عملية اللجنة الفرعية مثلا، وضمان الترسخ المؤسسي، وكذا من أجل تغطية تكاليف مشاركة أعضاء اللجنة الفرعية المعنية بالاعتماد (على غرار المكلفين بالولايات التابعين للأمم المتحدة) من المؤسسات الوطنية التي تنقصها الموارد لضمان طبيعتها العالمية ؛</li> </ol>	<p>الغاية 3.1</p> <p>تعزيز عملية الاعتماد التي تهدف إلى الحفاظ على التميز الفريد للمؤسسات الوطنية في جميع أنحاء العالم، بحيث تكون قوية وموثوق بها، من قبل المؤسسات الوطنية نفسها أو أصحاب المصلحة المعنيين.</p>	

<p>6) خلال التعامل مع المؤسسات الوطنية في أي مرحلة من مراحل عملية الاعتماد، واستكمالاً للدعم المقدم مثلاً من الأمانات الإقليمية وقسم المؤسسات الوطنية والآليات الإقليمية، تعزيز التواصل والدعم، بما في ذلك التحضير للاعتماد (إعادة الاعتماد) ومتابعة التوصيات.</p>		
<p>وضع استراتيجية لتنمية القدرات، بالتعاون مع الشبكات الإقليمية والشركاء من الأمم المتحدة والجهات الفاعلة الأخرى بما في ذلك المنظمات غير الحكومية عند الاقتضاء، حول مواضيع وجوانب وظيفية مختارة، بناءً على تقييم احتياجات المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم.</p>	<p>الغاية 4.1 تعزيز القدرة المؤسسية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في جميع المناطق في المجالات المواضيعية والوظيفية ذات الصلة.</p>	
<p>وضع قائمة بأفضل الممارسات والاستراتيجيات لمساعدة المؤسسات الوطنية المعرضة للتهديد.</p> <p>يقوم التحالف العالمي بالتعاون مع الشبكات الإقليمية والشركاء من الأمم المتحدة (وخاصة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة لحقوق الإنسان) بتوثيق الحالات والردود والتأثيرات، لينظر فيها المكتب بانتظام (على أساس سري حسب الاقتضاء).</p> <p>ويشمل ذلك أيضاً تعزيز قدرة التحالف العالمي، وخاصة توثيق الممارسات ذات الصلة لتقييم التهديدات، وتحديد الاتجاهات والإنذار المبكر والمتابعة.</p> <p>يصدر التحالف العالمي البيانات، عند الاقتضاء، ويتقاسم المعلومات عبر الشبكة.</p> <p>يوصل التحالف العالمي بناء التعاون مع الشركاء الآخرين، حسب الاقتضاء (المنظمات غير الحكومية ووكالات الأمم المتحدة ومراكز التنسيق التابعة للأمم المتحدة والمنسقون المقيمون) لاستخدام تكامل ولاياتهم وأصواتهم، من أجل ضمان أقصى قدر من الحماية. وقد يشمل ذلك بعثات إلى الدول، بما في ذلك على مستوى عالٍ وقصير الأجل، عندما تتعرض مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان للتهديد.</p> <p>أخيراً، يشمل ذلك تلبية احتياجات المدافعين عن حقوق الإنسان بما يتماشى مع إعلان مراكش 2018<sup>6</sup>.</p>	<p>الغاية 5.1 في الحالات التي تتعرض فيها المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان للتهديد، يساهم التحالف العالمي، بالتعاون مع الشركاء الإقليميين والشركاء من الأمم المتحدة، في تقديم استجابة فعالة ومناسبة تضمن حمايتها.</p>	

<sup>6</sup> تم اعتماد إعلان مراكش، المغرب، في 12 تشرين الأول/أكتوبر 2018.

<p>الهدف 2</p> <p>مواصلة التحالف العالمي لترسيخ نفسه كتحالف عالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، حيث يجمع أعضائه على المستوى العالمي للتعاون والتفاعل مع بعضهم البعض ويدعمهم ؛ وتطوير التعلم المشترك والمعرفة المستندة إلى الخبرة التي تهدف إلى إثراء النقاش حول السياسة العالمية والعمل الفعال على المستوى الوطني.</p>	
<p>الغاية 1.2</p> <p>يجمع التحالف العالمي، بالتعاون مع الشركاء الإقليميين والشركاء في الأمم المتحدة، المؤسسات الوطنية (فعليا وافتراديا) في نشاطات شبكة مركز وشامل على المستوى العالمي، لاتخاذ القرارات وكذلك تبادل الخبرة والمعرفة وتطويرها.</p> <p>تنسيق الجدول الزمني العام لأنشطة التحالف العالمي والأنشطة الإقليمية بالنسبة للفترة الاستراتيجية الكاملة، بين التحالف العالمي والشبكات الإقليمية وإبلاغ ذلك إلى المؤسسات الوطنية الأعضاء، بما في ذلك اجتماع الجمعية العامة وغيرها من النشاطات.</p> <p>مراجعة الطرائق الحالية للأنشطة المنظمة في إطار الاجتماعات من أجل زيادة الفعالية، والسماح باتباع نهج شامل لمشاركة واسعة من المؤسسات الوطنية على الصعيد العالمي.</p> <p>استكشاف المنهجيات والوسائل التكنولوجية لضمان الشمولية فيما يتعلق بالمشاركة وتشجيع تبادل المعلومة.</p>	
<p>الغاية 2.2</p> <p>تطوير طريقة التحالف العالمي لتبادل المعرفة والتعلم، وإنشاء مجتمعات التعلم، وتطبيق التكنولوجيا ذات الصلة، وخاصة بناءً على التوصيات الصادرة على إثر تقييم احتياجات إدارة المعرفة للعام 2015.</p> <p>يعزز التحالف العالمي قدرته على تلقي وتوثيق المعرفة الموثوقة للمؤسسات الوطنية وخبراتها وممارساتها واستراتيجياتها لمواجهة تحديات حقوق الإنسان وجعل ذلك متاحا لأعضائه.</p>	
<p>الغاية 3.2</p> <p>يسهل التحالف العالمي، بالتعاون مع الشركاء الإقليميين والشركاء في الأمم المتحدة، أنشطة الشبكة المركزية وذات الصلة بين المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في جميع المناطق وفي مجالات محددة ذات أولوية في مجال حقوق الإنسان في الفترة من 2020 إلى 2023.</p> <p>تحديد المجالات المواضيعية الأساسية لاستراتيجية التحالف العالمي 2020-2022، بناءً على 3 معايير:</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>- الأهمية على المستوى العالمي</li> <li>- التفاعل والقدرات الحالية للمؤسسات الوطنية الأعضاء في التحالف العالمي</li> <li>- "نافذة الفرصة" للتفاعل ذي الصلة بالنسبة للمؤسسات الوطنية.</li> </ul> <p><u>الموضوعات ذات الأولوية القصوى بالنسبة للتحالف العالمي:</u></p> <ul style="list-style-type: none"> <li>- خطة عام 2030 وأهداف التنمية المستدامة ؛</li> <li>- المدافعون عن حقوق الإنسان والفضاء المدني؛</li> <li>- تغير المناخ وحقوق الإنسان ؛</li> </ul>	

<p>تشمل المواضيع الأخرى التي يتعين معالجتها، وفقاً لما يقرره المكتب على أساس سنوي وبمبادرة من الأعضاء أساساً، ما يلي:</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>- الأعمال التجارية وحقوق الإنسان ؛</li> <li>- الهجرة واللاجنون والمشردون داخلياً؛</li> <li>- التمييز على أساس الجنس ؛</li> <li>- حقوق الإنسان للأشخاص ذوي الإعاقة ؛</li> <li>- حقوق الإنسان لكبار السن ؛</li> <li>- حقوق الإنسان للأطفال والشباب ؛</li> <li>- التعذيب وسوء المعاملة، وعقوبة الإعدام وآثار مكافحة الإرهاب على حقوق الإنسان.</li> </ul>		
<p>استكمالاً لحقوق التمثيل الفردي للمؤسسات الأعضاء، ينقل التحالف العالمي صوت المؤسسات الوطنية الأعضاء إلى محافل الأمم المتحدة ذات الصلة، وبالتالي توسيع الفضاء الخاص بتفاعل المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والمساهمة في آليات وعمليات الأمم المتحدة ذات الصلة.</p>	<p>الهدف 3</p>	
<p>مواصلة تعزيز تمثيل المؤسسات الوطنية الأعضاء فردياً ومن خلال التحالف العالمي على المستوى العالمي، وذلك بهدف مواصلة تعزيز التفاعل المباشر بين المؤسسات الوطنية والهيئات الدولية. ويشمل ذلك أيضاً دعم مشاركة المؤسسات الوطنية بشكل فردي وجماعي، من خلال مجموعات العمل مثلاً.</p> <p>ينصب التركيز على ضمان قدرة التحالف العالمي وشركائه على مواصلة الاستجابة المنتظمة لاحتياجات المؤسسات الوطنية التي تواجه تحديات لضمان حضورها في العمليات ذات الصلة</p>	<p>الغاية 1.3</p> <p>يعمل التحالف العالمي على تعزيز هويته باعتباره جسراً بين المؤسسات الوطنية (فردياً وجماعياً) في جميع المناطق وهيئات الأمم المتحدة وآلياتها وعملياتها ذات الصلة وميسراً لمشاركتها.</p>	
<p>يتم بنشاط تسهيل الجهود الناتجة عن تطوير المعرفة بالتحالف العالمي (الغاية 3.2) من خلال عملية التفاعل المصممة استراتيجياً (على أساس النتائج) بشأن المواضيع والعمليات المختارة.</p> <p>ويشمل ذلك مراجعة الطرائق الحالية لاستيعاب الدروس المستفادة من الممارسة حتى الآن، واحتمال إعادة تصميم الهيئات القائمة، مثلاً في حالة مجموعات العمل، تحديد كيف يمكن نقل الخبرة التي طورتها المؤسسات الوطنية الأعضاء بشكل مشترك وعلى نحو أكثر فاعلية إلى المنتديات والمؤسسات الدولية لحقوق الإنسان.</p> <p>ويمهد ذلك لاحقاً الطريق لتحديد عمل التحالف العالمي الأكثر صلة في المجالات المواضيعية المختارة (مثلاً من خلال مجموعات العمل المواضيعية أو فرق العمل الصغيرة أو مجموعة من الخبراء)، بحيث يعتمد جميعهم على الخبرة المتاحة داخل التحالف العالمي وأعضائه) وتنفيذ مثل هذه الطرائق.</p>	<p>الغاية 2.3</p> <p>يسهم التحالف العالمي بخبرات قائمة على الحقائق للتأثير المباشر في المنتديات العالمية ذات الصلة بشأن كل موضوع من الموضوعات الاستراتيجية لحقوق الإنسان المحددة (الغاية 3.2)</p>	

	في كلتا الحالتين، يتم تعزيز المساءلة والشفافية فيما يتعلق بالنتائج المحققة وإبلاغ الأعضاء بها.	
الهدف 4	يعمل التحالف العالمي على مستوى أعلى كمنظمة مهنية وفعالة ذات إدارة جيدة وكفاءة.	
الغاية 1.4	إعداد وتنفيذ استراتيجية للتواصل. ويشمل ذلك الجوانب الخارجية، مثلًا فيما يتعلق بخطط وأنشطة التحالف العالمي، بما في ذلك الأنشطة التي تشمل أصحاب المصلحة الآخرين، كما يشمل نهجًا منظمًا للتواصل الداخلي مع الأعضاء يهدف إلى ضمان الشفافية والمساءلة.	يتم توضيح الهوية الأساسية للتحالف العالمي وتقييمها وإيصالها باستمرار عبر التحالف وخلال جميع مراحل التفاعل مع الشركاء الإقليميين والعالميين.
الغاية 2.4	يتم تعزيز وتوطيد البنية التنظيمية والمؤسسية وبالتعاون مع الشبكات الإقليمية والشركاء من الأمم المتحدة. بالإضافة إلى ذلك، هناك خيارات أخرى لضمان حضور متزايد للتحالف العالمي، في نيويورك مثلًا، يتم استكشافها بالتعاون مع الشركاء من الأمم المتحدة والشبكات الإقليمية. يوصل التحالف العالمي تطوير عملياته المؤسسية، بما في ذلك اعتماد وتنفيذ العمليات والسياسات الداخلية ذات الصلة، وبناء قدرات الموظفين على أساس الاحتياجات المحددة. على وجه الخصوص، يستعرض التحالف العالمي وضع التمويل الخاص به، ويضع استراتيجية لزيادة الاستدامة المالية وينفذها. أخيرًا، يشتمل ذلك أيضًا على مراجعة كيفية استفادة التحالف العالمي بشكل أكثر فعالية من الموارد الأساسية داخل أعضائه خلال عمله وأنشطته، بما في ذلك من خلال مجموعة من الخبراء والمبعوثين المعيّنين. تنفيذ معايير الشمول، بمعنى أنه ينبغي تمكين جميع المؤسسات الوطنية الأعضاء من المشاركة في نشاط التحالف العالمي بغض النظر عن موقعها أو لغتها أو الموارد المتاحة، لضمان أن التحالف العالمي شبكة عالمية بحق.	يتم تعزيز وتوطيد البنية التنظيمية والمؤسسية للتحالف العالمي، بهدف التنفيذ الفعال لهذه الاستراتيجية وتحقيق أهدافها.

<p>تتم مراجعة بنية إدارة التحالف العالمي وتكييفها حسب الاقتضاء، بهدف ضمان قدرة التحالف العالمي والشبكات الإقليمية على الاستجابة بشكل أكبر لاحتياجات الأعضاء. ويشمل ذلك تقليص تحدي المرحلة الانتقالية على مستوى الرئيس والأمين. ويجب أن يشمل ذلك أيضا مراجعة اللجنة الفرعية المعنية بالاعتماد كما هو موضح أعلاه (الهدف 2.1).</p> <p>بالإضافة إلى ذلك، يتم تحليل قدرة التحالف العالمي على الاستجابة بفعالية وفي الوقت المناسب ومساعدة المؤسسات الوطنية المعرضة للتهديد وتحديد الإجراءات التصحيحية.</p>	<p>الاستفادة قدر الإمكان من بنية إدارة التحالف العالمي لتحقيق مزيد من الفعالية.</p>	<p>الغاية 3.4</p>
<p>يتم إجراء عملية للمراجعة تهدف إلى ضمان زيادة وضوح الأدوار بين مختلف مستويات المنظمة، ولا سيما بين مختلف هيئات الإدارة وبين المستوى العالمي والإقليمي. ويجب أن تكون النتيجة عبارة عن خريطة طريق / مخطط (انظر الهدف 1) يطل السيناريوهات والجوانب العامة والخاصة، علما أن المجالات المختلفة تتطلب حلولاً مختلفة وتقسما للمسؤوليات والمهام.</p>	<p>يتم توضيح علاقات التحالف العالمي مع الشبكات الإقليمية بشكل أكبر.</p>	<p>الغاية 4.4</p>
<p>ارتباطا بالغايات الأخرى في إطار الهدف 4، يتم وضع خريطة للمشهد المؤسسي، ولا سيما أصحاب المصلحة المحيطين بالنظام العالمي لحقوق الإنسان، بهدف تحديد التكامل والقيمة المضافة لمشاركة التحالف العالمي، وتأكيد الأدوار وتعزيز التعاون مع الشركاء من الأمم المتحدة ومع الشبكات والشركاء الآخرين.</p>	<p>يحدد التحالف العالمي القيمة المضافة الأساسية في علاقته مع الشركاء من الأمم المتحدة، وكذا الشركاء الخارجيين وأصحاب المصلحة.</p>	<p>الغاية 5.4</p>